



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٠/التحكيمية/تسبب/٢٠١٢

كويت ماري عيراق

داد كاي بالاي نيوتيحادي

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ برئاسة القاضي السيد محنت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين أكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التفتشبندي وعبيد صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الحسن وسامي المعموري المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

العمير - المدعي - / عيد السلام حميد لازم .

العمير عليه - المدعي عليه - / وزير الدفاع / إضافة لوظيفته - ويملكه الموظف الحرفي ناجي حاتم مالك .

الإدعاء

ادعى المدعي (العمير) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه تمت إعالته التي تتقاعد بموجب الأمر الوزاري (٤١٢) في (٢٠١٠/٧/١٤) والأمر التديوني (١٥٣) في (٢٠١٠/٧/١٤) حسب المادة (١٣) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ والتي اشترطت عدم وجود ملك شاغر مع انه لديه ملك يؤوله حسب كتاب رئاسة أركان الجيش (٢١٠٩٥) في ٢٠١٠/٨/٥ وغير مشمول بالسن الفقوني عفاً بأنه تم إعادة قسم من إقرائه ، نظلم المدعي لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته وسجل نظمه بعدد وارد (٨١) في (٢٠١١/٢/٩) . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥ طالباً بالحكم بإلغاء التسلسل (٣٤) من الأمر الوزاري المرقم (٤١٢) في ٢٠١٠/٧/١٤ الصادر عن المدعي عليه/إضافة لوظيفته من الإحالة على التقاعد كونه مستوفى لشروط الترقية . ونتيجة لمرالعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٢ وبعدد اضبارة (٨٣)/إقضاء إداري/ (٢٠١١) الحكم برد دعوى المدعي . ولعدم قناعة العمير بالحكم طعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٣/٢٠ طالباً بقضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر في الحكم العمير وجد بأنه صحيح



كولماری عراق
داد کای بالای فیتیحادی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٥٠ / التحديده / تمييز / ٢٠١٢

وموافق للقانون ذلك أن المدعي (المميز) كان قد نظم من أمر إحالته على التقاعد المصادر من وزارة الدفاع /أمانة السر العام بالعدد (٤١٢) في ٢٠١٠/٧/١٤ بموجب نظلمه المسجل لدى الجهة أعلاه بالعدد (٨١) في ٢٠١١/٢/٩ وكما تبين بأن المدعي سبق له وأن نظم من الأمر المطعون فيه طلباً لإغاله بموجب طلبه المرفوع الى وزارة الدفاع/أمانة السر العام حسب كتاب رئاسة أركان الجيش المرقم (٢٠٤٧٦) في ٢٠١٠/٨/١ وقد رفض نظلمه من قبل الأمانة الملوه عنها تقياً بموجب كتابها المرقم (٣١٨٩٣) في ٢٠١٠/٨/٥ وبذلك يكون المدعي (المميز) قد نظم مرتين من الأمر المطعون فيه وحيث ان التقلم الذي يعتد به لغرض إقامة الدعوى هو التقلم الأول وحيث ان المدعي أقام دعواه في ٢٠١١/٣/١٥ وبذلك تكون الدعوى مقامة خارج امددة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (ز) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل وبالطرفة (٦٠) ستون يوماً من تاريخ رفض التقلم حقيقة او حكماً وحيث ان المدد المحددة لمراجعة طرق الطعن حتمية يترتب على عدم مراعاتها وتجاوزها سقوط الحق في الطعن وتنقض المحكمة من تلقاء نفسها ببرد عريضة الطعن استناداً لأحكام المادة (١٧١) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل مما يستوجب والحالة هذه رد الدعوى شكلاً وحيث أن محكمة القضاء الإداري قد سارت في هذا الاتجاه وقضت ببرد الدعوى من هذه الناحية والأسباب المبينة أعلاه فيكون قرارها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعن التمييزي وتحصيل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاطلاق في ٢٠١٢/٥/٨ .

مدحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا